

الدكتور كاظم هاشم النعمة

الزعماء العرب  
والتفاهة  
١٩٣٠  
دوره وأثره على سير المفاوضات

این صفحه در اصل مجلد ناقص بوده است

(١)

لقد كانت اتفاقية ١٩٣٠ خاتمة لسلسلة من المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين النظام الملكي وبريطانيا والتي مارست عن طريقها السلطات البريطانية سياستها الاستعمارية في العراق من خلف ستار من الشرعية الدولية التي اقرتها عصبة الامم باسم الانتداب . وقد كتب وبحث الكثيرون في جوانب متعددة من تطور العراق منذ الحرب العالمية الاولى وحتى الاستقلال في ١٩٣٢ (١). ولكن مازالت قضية الرأي العام العراقي تفتقر إلى بحث تحليلي في اطارها العام والمحدد . وسأحاول في هذا البحث دراسة تطور الرأي العام العراقي خلال الانتداب من اجل تقييم دوره واثره في سير المفاوضات التي جرت بين الجانبين العراقي والبريطاني خلال اشهر معدودات . وليس التعرض إلى مواقف اركان ومواطن الرأي العام بعدما تم عقد الاتفاقية مجددا ولذلك ستكون منهجية البحث الاستعانة بأساليب دراسة العلوم السياسية ، وبعيدة نوعا ما عن الطريقة التقليدية للدراسة التاريخية . وتحديد المفاهيم يصبح في هذه الحالة ضرورة ملحة . فالرأي العام - في احسن حالاته - هو ماذهب اليه جيمس برايس على انه الاراء الذي تمارسه مجموعة من المواطنين لها اراؤها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والدينية والتي تعرب عنها بتأييدها او معارضتها لفكرة او سياسة تتبناها او تسعى لتنفيذها الفئات الحاكمة (٢) . ويميز برايس ثلاث فرق في الرأي العام اولئك الذين يعمنون جددا بالشؤون العامة وهم السياسيون ورجال السلطة التشريعية والصحفيون واساتذة المؤسسات العلمية والموظفون ، وعلى الرغم من قلة عددهم فانهم في واقع الامر يشكلون مجموعة تصنع الرأي . وهناك فريق ثان يكون له رأياً عن طريق وسائل الاتصالات السياسية والاجتماعية والاعلامية ، واخيرا هناك من يتبع الرأي السائد في ساحة الشؤون العامة (٣) .

لقد اسهمت في العملية السياسية (Political Process) في مرحلة الانتداب اربعة عناصر : السلطات البريطانية ، البلاط ، الحكومة العراقية والرأي العام .

غير ان تشخيص العناصر المتفاعلة لا يعني ان مهمة مراقبة دور وأثر كل عنصر بالمهمة السهلة . فهناك محاذير يجب ان ننتبه اليها . اولاً : ان كل عنصر لا يشكل وحدة في الموقف لفترة طويلة ، ثانياً : ان القضايا التي نسجت مادة العملية السياسية لم تكن هي الاخرى مستقرة ، ثالثاً : كانت اهداف العناصر الاربعة متباينة . وبالتالي كانت النتيجة تشكيلات من العلاقات المتداخلة فيما بينها . وبالإضافة إلى ذلك ، فان الانقسامات التي طرأت على مواقف كل عنصر من تلك العناصر تجعل عملية تحليل الادوار اكثر صعوبة وخطورة . فعلى الرغم من الخلافات الجزئية بين لندن ودار الاعتماد ، فان السلطات البريطانية تمسكت بمواقف محددة في اغلب الاحايين . اما البلاط ، فان شخصية فيصل وتصوره للموقف والعملية السياسية دفعت به إلى التذبذب تارة او الاقدام او السلبية تارات اخرى . وبحكم تباين الوزارات فإن مواقف الحكومة العراقية كانت متباينة ومنقسمة فيما بينها وبين غيرها . وربما كان الرأي العام اكثر العناصر تبايناً وانقساماً ، وهذا شيء طبيعي في السياسة ، في موقفه ، واذا كان بالامكان رسم صورة انماط تلك العلاقات فاننا مازلنا نفتقر إلى وسائل علمية دقيقة تخدمنا في تحديد قرب وبعد كل عنصر من العناصر الاخرى ، ومدى تأثيره في العملية السياسية ، وقياس التجاوب والنفور بين الرأي العام والعناصر الاخرى (٤) . ومع هذا فان الوثائق الرسمية والمقابلات الشخصية والمذكرات والصحف يمكن الاعتماد عليها في محاولة دراسة الرأي العام العراقي واتفاقية ١٩٣٠ .

## (٢)

يعتبر الاحتلال البريطاني نقطة تحول حاسمة في تطور الوعي السياسي في العراق وبالتالي في دور الرأي العام في تحديد العلاقات العراقية - البريطانية فقد شهدت السياسة العامة انقلابية في المضمون والشكل ، وتعاظم عدد المهتمين بالقضايا الحيوية التي اثارها الاحتلال البريطاني وفكرة الانتداب وتنوعت وسائل التأثير والافصاح عن مواقف الرأي العام من السلطات البريطانية

وسياسات الحكومات العراقية المتعاقبة والأكثر من هذا فإن اساليب التأثير لم تقتصر على طرق الاقناع السياسي التقليدي وتسليط الضغوط ( كالصحافة والاجتماعات) وانما تخطتها إلى التهديد باللجوء إلى الانتفاضة المسلحة او الثورة فعلا .

لقد شجع الاحتلال البريطاني على احتدام جدال سياسي بين المعنيين بالشؤون العربية والعراقية بعد ما كانت قد طغت عليه اعتبارات موضوعية طيلة العقود التي سبقت الحرب العالمية الاولى . ففي الفترة الحميدية ( ١٨٧٦ - ١٩٠٩ ) كان الحوار الذي جرى بين صفوف الرأي العام العراقي منصبا على طرفي معادلة سياسية وكيفية التوليف بينهما : وهما القضية العربية ( القومية كعقيدة) والولاء للدولة الاسلامية ( الدولة العثمانية كنظام سياسي ) (٥) ولكن التطورات السياسية في تركيا بعد ثورة ١٩٠٨ ، وترابط التطورات الاقتصادية في العراق مع الرأسمالية العالمية ، ونمو البرجوازية في المدن والتي «سارت لملاقاة العناصر الاقطاعية» (٦) كل هذه العوامل جعلت عملية التوليف بين طرفي المعادلة السياسية اكثر صعوبة (٧) . ومما اضاف إلى تلك الصعوبة هو ان الاحتلال البريطاني للعراق اصبح عاملا حاسماً في تعضيد الاتجاهات السياسية داخل الرأي العام في الميل إلى تفضيل احد طرفي المعادلة السياسية . وهكذا واجهت اقطاب الرأي العام العراقي معضلة جديدة في اخرج مرحلة من تاريخ العراق السياسي ، وهي كيفية التوليف بين النزعة إلى القومية العربية ( كعقيدة اولا مع احتمال ترجمتها إلى سياسة ونظام بعد خروج سوريا من السيطرة العثمانية وتطلع مصر إلى الاستقلال) وبين الاقليمية السياسية ( الوطنية) وبسبب الاغراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي روجتها السلطات البريطانية وبسبب ما اصاب قضية القومية العربية من تطويق وبالتالي تقسيم استعماري بين الحلفاء فان كفة النزعة إلى الاقليمية السياسية ( الاستقلالية الاقليمية ) اصبحت هي الراجحة .

صعدت الفئات السياسية والدينية والعشائرية من نشاطاتها على أثر الاحتلال البريطاني للعراق . فقد انخرطت في العملية السياسية قوى ، كانت تمتلك التأثير بفضل مكانتها الدينية والاجتماعية والاقتصادية والشخصية ، بعدما كانت قد انكمشت عن العملية السياسية ابان الحكم العثماني المتأخر في العراق (٨) . ولكن بزوال الوازع الديني اسرعت المراكز الدينية والعشائرية إلى ترجمة قوتها السياسية الكامنة إلى قوة تأثير فعلية . وتمكنت بالتعاون مع مواطني القوى السياسية في المدن من تحفيز وتوجيه الرأي العام العراقي لسنين عديدة . وكان اقطاب المعارضة السياسية يلجأون إلى المراكز الدينية للاستفادة من علاقاتها الايجابية مع العناصر العشائرية من اجل تسليط الضغوط على السلطة وذلك كلما عجزوا عن تحقيق مكاسب بطرقهم الخاصة (٩) . ثم ان تلك المراكز الدينية اظهرت عداً سافراً للانتداب (١٠) وتحسست بمشاعر الرأي العام واتجاهاته أكثر من غيرها . فضلاً على ذلك فانها كانت تستغل المناسبات الدينية المتعددة للاعراب عن مواقفها . واذا كان اخماد ثورة العشرين واعتلاء فيصل للعرش قد وضعت نهاية للتضامن الفعلي بين مراكز واقطاب الرأي العام العراقي ، فان دروس ثورة العشرين اغنت النضال السياسي في العراق . فهي نبهت السلطات البريطانية والحكومات العراقية والبلات والقوى السياسية المعارضة إلى حقيقة واضحة وهي ان القوة الكامنة للرأي العام العراقي يمكن ترجمتها إلى قوة فعلية اذا تضافرت لها اوضاع مواتية ثانياً، فانها وضعت قيوداً على السياسة البريطانية في العراق ولم تترك لبريطانيا حرية صياغة الانتداب حسب رغباتها ، كما انها زودت المعارضة والبلات بسلاح تهديدي وراذع ضد السلطات البريطانية يمكن استخدامه في حالات التآزم في العلاقات العراقية - البريطانية . (١١)

أسهمت الصحافة العراقية في عملية تثقيف وتوجيه وتطور الرأي العام العراقي . ويظهر أثر ذلك بازدياد عدد الصحف المطرد وباقبال العراقيين على قراءتها نظراً لمعالجتها للقضايا السياسية الداخلية والقومية والاجتماعية (١٢) .

ولكن مع هذا كله لابد لمن يحاول أن يقيم الصحافة العراقية الالتفاف إلى الأخطاء التي كانت في الصحافة لكونها لم تمر بتجربة طويلة . فقد كان أسلوبها بعيداً عن الاتزان ، واراؤها متقلبة الاتجاهات ، وكانت لسان حال اصحابها ثم أنها افتقرت إلى الأمانة والصراحة . ولم ترتح لدور الصحافة كل من المعارضة والحكومة . فالأخاء الوطني ترى الاقلام « تنقلب إلى حراب ونبال . وتكشف العورات ويروج النفاق ويبجل الوضع ويحتقر الرفيع ، ويعرج اذالك إلى السماء ويصافي الملائكة الكرام ويهبط هذا إلى الحضيض ويعانق الأجنة والشياطين» (١٣) أما صدى العهد فتعتقد أن « معظم الجرائد وسيلة للارتزاق وكان هدفها أحياناً إثارة العواطف، وادخلت المهول على الرأي العام فافسدت احكامه في كثير من الأحيان » (١٤).

وإذا كانت عيوب ومشاكل الصحافة العراقية قد عرقلت من تطور الرأي، على عكس ما هو معهود في صحافة النظم السياسي المتقدمة ، فان الاحزاب . هي الأخرى تتحمل قسطاً من المسؤولية في هذا المجال فصحيح أن عدد الأحزاب والجمعيات والنوادي ازداد خلال فترة الانتداب (١٥) ، إلا أن ظاهرة تكاثر الأحزاب بهذه السرعة وعلى هذا النمط المتذبذب لم يغير من حقيقة الأمر (١٦) . فزعماء الأحزاب جنحوا إلى « معالجة القضية العراقية في طرق ملتوية والتزموا خطة التعمية والغموض والتكتم» (١٧) . وقلما كانت الأحزاب قومية وذات مناهج واضحة ، وكانت وسيلة للوصول إلى سدة الحكم والمناصب السياسية ، وسادت عليها المنازعات الشخصية والقبلية . ثم أنها غالت في أفكارها ، ان كان لها أفكار ، وجعلت من أهدافها مصائد بلبل المؤيدين ، بينما كانت تتغافل عن الأهداف حالما يصل زعماءؤها إلى الحكم (١٨) . وكانت قوة الأحزاب تعتمد بالدرجة الاولى « على قوة بعض شخصياتها لاعلى قوة مبادئها خاصة في فترة الأحزاب البرلمانية » (١٩) وقد كان عمر الأحزاب مقروناً باعمار وانتماء أقطابها ، الذين لم يجدوا معوقات عقائدية أو سياسية

تمنعهم من الانتقال من جهة إلى أخرى ، ويؤكد ذلك ما ذكره ياسين الهاشمي في الجلسة الحادية والثلاثين للبرلمان إذ قال : « بصفتي طفيلي اضيف لوزارة الاكثرية وكان لي مدة من الزمن شرف الانتساب إلى المعارضة » ( ٢٠ ) .  
ومما يستحق الاشارة هو أن أغلب الأحزاب العراقية لم تطرح على المسرح السياسي بدائل واضحة المعالم يلتف حولها الرأي العام ، بل كانت في أحسن الأحوال تعلن رفضها للسياسة الرسمية ومن ثم تلزم جانب العزلة أو الصمت ولسان حالهم يقول :

« إننا انما نعمل واجبنا في خدمة بلادنا على قدر طاقتنا واننا عندما نلاقي العراقيين والمخالفات والأكاذيب من الانكليز نترك الحكم لهم وللملك يتصرفون به كيفما يشاؤون ويجنون العواقب الوخيمة بيدهم » ( ٢١ ) . كما أن واقع الأحزاب فتح المجال للبلاط والحكومة والسلطات البريطانية للتأثير عليها وارباكها داخلياً وخارجياً .

لقد أقامت السلطات البريطانية نظاماً برلمانياً في العراق ، لكن النظام ولد جرثومة فساد فيه . فقد أصر المشرعون البريطانيون على أن تترك مجالات ممارسة السيطرة على العراق من غير عائق ، وبذلك ناقضوا مفهوم البرلمانية والدستورية التقليدي . وبالتالي افرغت الأجهزة السياسية في النظام من معانيها وادوارها في العملية السياسية ( ٢٢ ) ، واعطت للملك مكاناً سياسياً هاماً في النظام ( ٢٣ ) ، وذلك لكي تغلق المسالك أمام الفئات السياسية للوصول إلى هذه الأجهزة فتؤثر من خلالها على تطور العلاقات العراقية-البريطانية . بينما سخرت دار الاعتماد السلطة التشريعية لأغراضها . ولم تتردد الحكومات والبلاط من عرقلة نمو النظام البرلماني في العراق . فالانتخابات كانت تزور ، وكان بعض النواب يعين « قبل أن تنظم مضابطهم الانتخابية » ( ٢٤ ) . أما مبدأ الأكثرية البرلمانية وهو الذي يعكس ثقل الفئات السياسية بين الرأي العام ، فقد اقتصر



على كونه صيغة شكلية لتملاً الفراغ في الحياة البرلمانية : « إن الأكثرية كانت مصطنعة وضالة ومجردة من الكرامة وضريبة الضمير .. (و) عقبة كأداء أوقعت البلاد في المهاي المهلكة وشتى المصائب وكانت الانتخابات مزورة » (٢٥). وهكذا قد تدفع هذه المقدمة إلى نظرة مضطربة عندما نقيم الرأي العام العراقي ودوره واثره في العملية السياسية : « إن هذا الرأي العام لا يزال سائراً وراء العواطف أكثر مما يسير وراء المنطق والعقل ، ولا يزال في حكمه بعيداً عن مواطن الصواب والسبب في ذلك أن هذا الرأي لم يتعهده أقطاب سياسة عندنا ولم يبذلوا الجهود اللازمة لتهديبه وارشاده » (٢٦) .

بيد ان هذا الحكم مستعجل ويخفق في ادراك ما للرأي العام العراقي من اثر على سير العلاقات العراقية - البريطانية ، لالانه اظهر ثقله ومواقفه في العملية السياسية باستمرار فحسب ، بل لانه كان قوة كامنة لم تقدر الاطراف المتفاعلة في العملية السياسية ( دار الاعتماد ، البلاط ، الحكومة ، القوى الوطنية ) اسقاطها من اعتباراتها . والاكثر من هذا ان فاعلية القوة التأثيرية للرأي العام العراقي ظهرت في حالات التأزم . واذا تمعنا في تاريخ العلاقات العراقية - البريطانية فانها باختصار مراحل تأزم وانفراج ينتهي في تأزم وسنحاول الان معالجة هذا التأزم كما حدث في ١٩٣٠ .

- ٣ -

لم تكن مفاوضات ١٩٣٠ غير متوقعة . ففي الواقع كان تطور العلاقات العراقية - البريطانية يدور حول محور مسألة حيوية : التخلص من عبودية الانتداب . وكانت المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين الطرفين ما بين ١٩٢٢ - ١٩٣٠ مجرد محاولات لنقل السلطة تدريجياً الى النظام الملكي ، صاحبها صراعات سياسية حادة بين البلاط والحكومة العراقية والقوى الوطنية من جهة وبين السلطات البريطانية من جهة أخرى . ففي ١٤ ايلول ١٩٢٩ صدر

التصريح البريطاني الذي تعهدت بموجبه الحكومة البريطانية بالسعي من اجل ادخال العراق الى عصبة الامم في ١٩٣٢ ( ٢٧ ) . وكان للتصريح اثر مباشر على الشؤون الداخلية في العراق . لذلك لا بد من تحليل الاوضاع السياسية للفترة ما بين ايلول ١٩٢٩ وحتى اختيار نوري السعيد رئيساً للوزراء في آذار ١٩٣٠ وتوكيله للقيام بالمفاوضات مع الجهات البريطانية .

لقد كانت حكومة ناجي السويدي ( ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ - ١١

آذار ١٩٣٠ ) ، ، في واقع الحال ، حكومة انتقالية لالتقاط النفس في فترة حرجية ( بعد انتحار السعدون ) . اذ احتاج كل طرف في المنافسة الى التقاط النفس ومراجعة الموقف وتحديد الاهداف على ضوء تصريح ١٤ ايلول . واذا كانت القوى الوطنية قد عانت من كثرة الفجوات في جدار واجهتها ، فان الاطراف الثلاثة الاخرى ( البلاط ، دار الاعتماد ، والحكومة ) لم تكن هي الاخرى مصونة من الخلافات فيما بينها ، بيد ان الفجوات كانت قابلة للردم حالما اتضح الهدف العام الذي رسمه التصريح . بيد ان التطور الهام في الموقف في تلك الفترة هو التحول الذي طرأ على موقف البلاط ، وبالتالي اصبح من الضروري على القوى الوطنية ان تعجل في تعديل مواقفها لمواجهة الواقع الجديد . فحتى اذار ١٩٣٠ لم يكن في وسع البلاط الدخول في مفاوضات مع السلطات البريطانية بتأييد من حكومة قوية من صنع يديه وحده ومعه قوى وطنية صامدة تعزز موقفه . والسبب في ذلك هو ان دار الاعتماد كانت تصر على التدخل في تأليف الوزارات واقتلتها ، اضافة إلى ذلك ان منطق المصلحة البريطانية يحتم عليها ان لا تتفاوض مع فيصل وهو في موقف القوة . من هنا كانت للاتصالات السرية والعلنية القائمة بين البلاط والقوى الوطنية اهمية حاسمة في تحديد تطور العلاقات العراقية - البريطانية . وقد تكاثفت جملة عوامل على اعطاء هذه الاهمية لتلك الاتصالات : - اولاً ان القوى الوطنية

قد استعصت على دار الاعتماد على الرغم من المحاولات الناجحة بعض الشيء لاستمالة عدد كبير من الشخصيات السياسية والدينية والعشائرية في العراق (٢٨) ثانياً ، ان السلطات البريطانية لم تطمئن إلى مواقف ومشاعر الرأي العام العراقي وثالثاً ، كان الرأي العام يعتبر مركز قوة يساند البلاط اذا اختار البلاط التمسك بخط متصلب بوجه دار الاعتماد . واخيراً كانت الجسور ما بين البلاط ومواطن القوة في الرأي العام غير خاضعة كلياً للانضباطية ورقابة السلطات البريطانية فكان فيصل يعبر من عليها لتحريك الرأي العام وتسهيل المعارضة للوجود البريطاني ، وقد اتخذ فيصل هذه السياسة كلما عجزت وسائل المساومة لديه عن تحقيق مكاسب لنظامه او من اجل تبرير موقفه الرفض لبعض البنود في مسودة الاتفاقيات .

لقد كان هدف التفاعل بين البلاط ومراكز القوة في الرأي العام واضحة لكل الاطراف المعنية في العملية السياسية . فتهدد المصالح البريطانية بالهيجان الشعبي ( وصدى ثورة العشرين لم يخرس بعد ) (٢٩) كان في نظر السلطات البريطانية يعني اما محاولة فيصل ارغام دار الاعتماد على تولي الحكم بصورة مباشرة وذلك بعد ان يتظاهر بعجزه عن السيطرة على مشاعر الرأي العام ، او محاولة فيصل ادامة التوتر في الشؤون الداخلية ، ومما لاشك فيه ان كلا المخرجين لا يخدمان المصلحة البريطانية . فالاول معناه دعوة إلى لندن لتحمل حكم العراق بكلفة باهضة ( بينما كان تتويج فيصل وسيلة لانقاص تلك الكلفة ) .

اما الحل الثاني فكان معناه ان فيصل والقوى الوطنية سيتناصران للتضييق على الوجود البريطاني ( وهذا بدوره يعني هزيمة للسياسة البريطانية ) وهنا بالذات تكمن تلك المصلحة المتبادلة بين النظام الملكي والوجود البريطاني : وهي ان فيصل . يمثل واجهة زهيدة الكلفة ولندن تقوم بدور الحامي الفعلي للنظام داخلياً والوصي عليه امام عصبة الأمم .

حاولت حكومة ناجي السويدي تقديم طلبات طموحة كان لابد وان تصطدم بمعارضة دار الاعتماد فمسألة كلفة دار الاعتماد ، والموظفين البريطانيين والاشراف الدقيق من دار الاعتماد على سياسة الحكومة العراقية (٣٠) كلها ردت بتدخل من الملك على اثر طلب دار الاعتماد . (٣١) ولما كان من الصعب على ناجي السويدي تحمل المسؤولية في ظرف انكماش فيه البلاط عن تحديد موقفه ، وشتت صحف المعارضة والقوى الوطنية حملة شعواء على السياسة البريطانية في العراق ، وتصلبت دار الاعتماد في موقفها . لذا استقال ناجي السويدي (٣٢) وتوتر الموقف الداخلي فالبلاط كان امام ثلاثة اختيارات: حكومة موالية له كليا ، او حكومة ائتلافية او حكومة مؤقتة وقد وقع اختيار البلاط على الحل الاول .

في ٢٣ اذار ١٩٣٠ شكل السعيد وزارته الاولى . وكان السعيد منخب قط للنظام الملكي . وكانت مهمة الحكومة الجديدة واضحة : عقد المعاهدة التي كانت مسودتها قد ارسلت إلى بغداد (٣٣) . ومن اجل اعداد المناخ الداخلي ليقوم السعيد بدوره ، مورست سياسة التضييق على نشاطات القوى الوطنية (٣٤) وعطل المجلس النيابي من المدة التي كانت قد مددت جلساته اليها (٣٥) بحجة ان المعاهدة يجب «ان تعرض على الامة لابداء رأيها فيها» (٣٦) ومما اضر في مواقف الحركة الوطنية ، بشكل اكثر ، ان فيصل ايد وزارته في اجراءاتها تلك .

وهذا خطأ شنيع ارتكبه الجانب العراقي اذ انه حرم نفسه من احد الوسائل التي كان فيصل يستخدمها في مساوماته مع السلطات البريطانية ويتحمل كل من البلاط وحكومة السعيد مسؤولية تقييد حرية حركة المفاوض العراقي مقدما اذ انه قطع صلته مع مواطن القوة الاحتياطية . ومن ضروريات المساومات السياسية ان يترك المفاوض لنفسه مخرجا ، بينما نرى البلاط وحكومة السعيد

يغلقان المخرج بايديهما . لماذا ؟ ان تعليل هذه الخطوة من زاوية انهما كانا على استعداد للامتثال للسياسة البريطانية لايسلط جميع الاضواء على المسألة . وذلك لان المفاوضات شهدت مواقف تباينت فيها طلبات الجانب العراقي عن شروط مسودة الاتفاقية البريطانية . وكان فيصل يعرب عن تردده في قبول البنود العسكرية لالانه اراد ان يظهر بالمدافع عن حقوق العراق بل في اعتقادي ان ثقل الراي العام العراقي كان له دور كبير في فرض هذا الموقف على فيصل . وربما لانبالغ اذا قلنا بان السلطات البريطانية كانت اكثر تحسناً ونخشية من ثقل الراي العام ولذلك فان اخفاق البلاط وحكومة السعيد في فهم وتقدير هذه الحقيقة اضاع على المفاوض العراقي استخدام الموقف لصالحه اذ كان بوسعهما تهديد بريطانيا عن طريق تقوية جسورهما مع مواطن الراي العام العراقي . فكما سنرى ان غموض موقفيهما وتمويه نواياهما دفع بمواطن الراي العام إلى التشكيك بحسن نيتيهما . وحسن النية شرط اساسي في اي اتفاق لكن هذا العجز في الاتصالات لم يمنع الراي العام من فرض نفسه على سير المفاوضات رغم محاولات السلطات البريطانية . بمساعدة حكومة السعيد ، ابقائه في عزلة من المفاوضات .

ففي الجلسة الاولى للمفاوضات اكد همفريز ، المندوب البريطاني ، على ضرورة كتمان سير المفاوضات وعلى ان تقتصر المعلومات المنشورة على بيانات صحفية يدلي بها الطرفان ، وذلك لانه « ليس هناك ما يضر بسير المفاوضات بين الطرفين اكثر مما سيسببه تسرب وجهات نظر الطرفين المتفاوضين الى الصحافة ، خاصة اذا رافقتها مقالات معارضة ( للاتفاقية ) » ( ٣٧ ) . في ٨ نيسان لفت همفريز نظر فيصل الى ما حدث بعد الجلسة الاولى اذ تسربت المعلومات وراحت الصحف المعارضة تشن هجوماً على بنود المسودة ( التي لم تنشر بعد ) ووافق الوفد العراقي على اصدار بيان يؤكد ان استقلال

العراق لن يبدأ - كما طالب الرأي العام - بتصديق الاتفاقية ، وإنما بدخول  
العراق الى العصبة (٣٨)

هنا يجب ان نقف ونسأل : هل كانت السلطات البريطانية قد خشيت  
من الرأي العام العراقي ؟ وكيف ادخلته في حساباتها ؟ هل اسقط المفاوض  
العراقي دور الرأي العام من اعتباره ؟ من هو الذي سرب المعلومات ولماذا ؟  
واخيراً ماهي النتيجة الناجمة عن هذه الحركة ؟

ان مهمة السياسة البريطانية في العراق في ١٩٣٠ كانت تتعاق بكيفية  
تحويل صيغة الانتداب الى استقلال قانوني دون المساس بمصالح بريطانيا  
السياسية والاقتصادية والعسكرية . لذلك فانها جابهت رأياً عاماً اوضحت  
له الصحافة والمعارضة بأن الخلاص من الانتداب يكمن في نيل الاستقلال  
التام . وهذا يعني زوال السيطرة البريطانية بجميع اشكالها . اما السلطات  
البريطانية والبلاط وحكومة السعيد فقد فسرت الاستقلال التام بمعان مختلفة .  
فلقد ارتأت لندن ان لاتعطي للعراق تنازلات كبيرة غير التي جاءت في  
المعاهدات السابقة (٣٩) . ونظر البلاط الى الاستقلال من زاوية امن نظامه  
وقد ساندته في ذلك نوري السعيد . فالوجود البريطاني كان ضرورياً للبقاء  
على النظام الملكي . لكنه لم يكن مستعداً لمجابهة الرأي العام باتفاقية لاتنص  
صراحة وتؤكد استقلال العراق التام . وهكذا يتضح ان كلا من السلطات  
البريطانية والبلاط ( وحكومة السعيد ) خشيت من الرأي العام . وليس هناك  
دليل تاريخي يثبت ان السلطات البريطانية هي التي كانت  
وراء تسرب المعلومات عن سير المفاوضات الى مراكز الراي العام . وانما الصورة  
العامة للموقف دفعتنا الى الاعتقاد بان السلطات البريطانية كانت تسعى لتترك الرأى  
العام في عزلة ولتواجهه بالامر الواقع بعد توقيع الاتفاقية وذلك لسببين اولاً :  
انها كانت مدركة جيداً بأن اقطاب الراي العام يرفضون الانتداب البريطاني

والسيطرة البريطانية تحت أية واجهة كانت . وعلى الرغم من الاختلافات التي عانت منها القوى الوطنية ، فان اغلب اعضائها كانوا مجتمعين على اخراج العراق من الانتداب (٤٠) ثانيا . ان تسرب المعلومات سيخلق جوا مرتبكا في الساحة الداخلية مما يجعل الراي العام يقف إلى جانب حكومته او يندد بها . وكلا الحالتين لاتخدم المفاوضات البريطاني فتايد الراي العام لموقف حكومة السعيد سيشجعها على التصلب امام الضغوط البريطانية ، وفي حالة التنديد بموقف السعيد والبلاط فان السلطات البريطانية ستجد نفسها امام حكومة لاتستطيع القبول بمسودة الاتفاقية البريطانية لانها ستصطدم بالراي العام . وكذلك فان اضطراب الوضع الداخلي سيدفع بفيصل ، وهو الذي ابدى استعدادا للتفاوض من اجل الاتفاق ، إلى الرجوع إلى اللعبة السياسية .

التي طالما مارسها : وهي ارغام بريطانيا على مجابهة رأي عام صاحب من دون تايد من البلاط لموقف دار الاعتماد . وكما هو معلوم ان هذا الاحتمال كان مفتوحا امام البلاط طيلة الفترة ، اذ ان السلطات البريطانية كانت قد قوت النظام الملكي وجعلته واجهة لوجودها المرفوض بيد انها لم تدفع الثمن الذي كان البلاط يطالب به دائما . وفي مثل هذه الظروف سيجد فيصل فرصة مواتية لأرغام لندن على تقديم الثمن لكي ينقذها من موقفها . وحينئذ كان الثمن تنازلات ملائمة للنظام الملكي اي استقلال اقرب إلى الاستقلال التقليدي . وهكذا يبدو ان الوفد العراقي قد كان وراء تسرب المعلومات بصدده المسودة والمفاوضات . وهناك جملة اسباب تدعو إلى ترجيح هذا الراي اولا كشف تاريخ الحكومات العراقية منذ تاسيسها ، بانها لم تسقط الراي العام من حسابها في تعاملها مع السلطات البريطانية . فهو عنصر فاعل في العملية السياسية عمل لصبالح وضد تلك الحكومات . وكما يظهر من وثائق المفاوضات ، فان الوفد العراقي الحج على الوفد المقابل ان يدرك موقفه المحرج امام الراي العام العراقي

فلذلك لابد من مخاطبته « بشكل يظهر للرأي العام على ان وضع العراق - كما هو مصرح في الاتفاقية - سيكون وضع دولة حرة » (٤١) ثم عاد الوفد العراقي فشدّد اثناء الجلسة الثالثة (١٥ نيسان ١٩٣٠) على ضرورة ادخال عبارة الاستقلال التام .

على صيغة الديباجة ، وذلك «لأرضاء الرأي العام» (٤٢). يستنتج من هذا أن الوفد العراقي تحسّس بثقل الرأي العام العراقي ، الا أنه لجأ إلى المناورة والتضليل بدلا من جعل هذه الحقيقة اداة تخدمه في مفاوضاته لكسب تنازلات لصالح العراق ثانياً ، ان الرأي العام العراقي لم يكن في عتمة تامة عما يجري وراء الستار من مفاوضات سرية بين الحكومة العراقية ودار الاعتماد . فقد أشارت الصحف بان الحكومة السعيدية ستدخل في مفاوضات بشأن مسودة اتفاقية جديدة (٤٣) ، اضافة إلى ذلك ان استقالة حكومة ناجي السويدي زودت الرأي العام بمناسبة تظاهر فيها ضد السلطات البريطانية وسياسة التمويه والتضليل وقد تنبّهت الحكومة المرشحة بما كان يطالب الرأي العام به ، وعلى الرغم من هذا التصعيد في نشاط الرأي العام نجد أن القرار في اتخاذ موقف ما من الرأي العام تحول من جانبه إلى جانب البلاط والحكومة السعيدية . ولكن يظهر أن البلاط قرر أن يمسك العصا من الوسط . فهو لم يلزم نفسه لمواقف ونداءات الرأي العام (٤٤) لأنه يخشى أن يسير في نهاية الصف بعد ما كان يطمح دائماً وافلح في أكثر من مرة أن يكون في مقدمته . فقد عزم فيصل على أن يناور الرأي العام إلى الجهة التي تتناسب مع تقديراته وعلى أن لا يكون مشدوداً إلى أحاسيس الرأي العام . وبالتالي سيجاء نفسه في خندق المجابهة ضد السلطات البريطانية وهذا الخندق لم يكن فيصل قد حبزه لامن ناحية تفكيره السياسي (٤٥) «فهو منصب وليس منتخباً وهو متوج ولا يحكم» ولامن ناحية ضرورة احتفاظه بحرية المناورة . ان ربط البلاط إلى الرأي العام كان ، في نظري فيصل ، سيعيق فرص احتمال التوصل إلى اتفاق مع لندن . لقد حرص فيصل على نيل مساندة حكومة



من صنع يديه فان اختار حكومة من المعارضة وهذا اختيار قائم وآزرها على خوض المفاوضات مع السلطات البريطانية فسيعرض حكمه للخطر من جانب المعارضة نفسها ومن جانب دار الاعتماد فالمعارضة سوف لن تلين أمام بنود مسودة الاتفاقية ، والسلطات البريطانية لن تنازل ، وبالتالي سيضطر فيصل أن يدفع الثمن بنفسه بتهديد نظامه من الداخل والخارج وبالإضافة إلى ذلك فان وضع يد فيصل في أيدي المعارضة رسمياً لا يتناسب مع حقيقة أدوار النظام الملكي والسلطات البريطانية . وأخيراً ، فان المعارضة سوف لن تتورط في تفاهم مع البلاط مالم تتساوم مع فيصل حول النقطة الأساسية : الإستقلال التام . وهكذا فكيف سيكون في وسع فيصل أن يفاوض المعارضة للاتفاق على موقف معين في الوقت الذي كان يطمح فيه للوصول إلى اتفاق مع السلطات البريطانية . لذلك فان البلاط والسعيد حاولا التقرب إلى الرأي العام بخذر .

ولكن على الرغم من وجود بعض الأدلة التي تشير إلى مفاتحة فيصل والسعيد لبعض اقطاب الرأي العام (٤٦) . فانه من الصعب جدا تحديد تلك الاتصالات فيما اذا افاد نوري منها في تفهم الجوانب الغامضة من البنود العسكرية والمالية م هناك مسألة ملحة وهي هل اقام نوري السعيد جسورا مع بعض اقطاب المعارضة مقابل تعهد قدم له . او انه كان يناور المعارضة ويموهها . ان الراي الثاني هو الأرجح . ففي ١٥ نيسان قال نوري السعيد للصحفيين انه « لن يذيع مايجري من مفاوضات » (٤٧) . وكان بذلك يرد على مطالبة جعفر ابو التمن في ١١ نيسان في خطاب امام الحزب الوطني . بينما كان يجري مباحثات بحضور الملك مع ياسين الهاشمي (٤٨) يبدو ان السعيد كان يرمي إلى شطر صف المعارضة ذلك لكي لا يتصدى له في جبهة واحدة . ومثل هذا المكسب شرط اساسي لنجاح المفاوضات بعيدا عن مظاهر الرفض التي سيقوم بها اقطاب الرأي العام من هنا يمكن الاخذ بفكرة ان نوري السعيد والبلاط تكاتفوا على اقصاء الرأي العام من العملية السياسية الا بالقدر الذي يخدم مصلحتهما وربما هناك تفسير اخر . وهو ان نوري السعيد كان يبذل جهدا لاستمالة اقطاب المعارضة إلى

جانب المسودة وذلك بعد ما اتضح انه يستعصي على السلطات البريطانية اقناع او ارغام الرأي العام على القبول بالبنود التمسفية .

وبعد سلسلة من جلسات المفاوضات لم يتوصل الطرفان إلى صيغة متكاملة للاتفاقية بل ظلت جملة امور استوجب التشاور بصددها في لندن . وكان الملك فيصل قد سافر إلى اوربا ومنها إلى لندن في ٢٣ حزيران . وقد تبعه نوري السعيد في ١ تموز وهو اليوم الذي حل فيه المجلس النيابي وربما يبدو ان وجود فيصل ونوري في لندن سيقههما ضغوط الرأي العام ، الا ان واقع الحال يؤكد على العكس من ذلك . فقد حاول نوري السعيد تحقيق صيغ تفاوضيه هدفها ايهام الرأي العام تحسبا منه بانه سوف يقابل بانتقادات حادة . وتعكس مسألة كلفة مطار الهندي والموصل هذه الحقيقة بشكل واضح . فقد الح نوري المفاوضات البريطاني ان لا يشير في الاتفاقية إلى المبلغ الذي طالبت به السلطات البريطانية في مقابل تخليها عن منشأتها في مطاري الهندي والموصل ( والذي حدد بـ ١٢٠/٠٠٠ باوند استرليني ) واعرب عن استعداده لقبول صيغة دفع ثلث الكلفة . وبذلك تمكنت السلطات البريطانية من تقدير الكلفة بمبلغ ١/٠٠٠/٠٠٠ فكان على العراق ان يدفع اكثر مما طلبت وزارة الطيران البريطانية في بادىء الامر . (٤٩)

والاهم من هذا كله فان نوري السعيد كان قد تباحث مع ياسين الهاشمي بصدد مصاحبة الاخير له في سفرته إلى لندن . وكاد الهاشمي يوافق الا انه عدل عن ذلك في آخر الامر (٥٠) ويبدو ان نوري السعيد كان يحاول الايقاع بياسين الهاشمي فيشركه في المفاوضات في مرحلتها الاخيرة وفي جانبها المالي فياسين كان من اكثر الوزراء العراقيين اطلاعا بالشؤون المالية . وبما ان القضايا المالية كانت حساسة ولياسين موافقة في ذلك فان نوري كان ينوي وضع المسؤولية على اكتاف ياسين متذرعاً بان البنود المالية قد بحثت وتم التفاوض عليها من قبل قطب من اقطاب المعارضة بالاضافة إلى كونه مضطرباً بالامور المالية .

في ١٩ آب ١٩٣٠ وقع الطرفان على الاتفاقية في لندن ، تلك الاتفاقية التي بموجبها احتفظت بريطانيا بمصالحها وكسبت لنفسها حق صيانتها بأقل كلفة مالية وعسكرية واصبح العراق مرتبطاً ببريطانيا على الرغم من استقلاله السياسي وليس هناك من شذوذ في العلاقات الدولية ان يكون قطر ما متعاقداً مع دولة كبرى ، بيد ان صيغة التعاقد ١٩٣٠ لم تكن متكافئة ، فهي امتداد للنفوذ البريطاني ناقصاً التزامات بريطانيا امام العصبة .

لقد اظهر المفاوضات العراقي ( وهما فيصل ونوري السعيد بشكل اساسي ) عدم رغبته وقدرته على استخدام مواقف الرأي العام العراقي الذي كشف عن قوته التأثيرية الكامنة طيلة سنين الانتداب . تلك القدرة التي كانت ستنال للعراق تنازلات من الجانب البريطاني فالرأي العام العراقي ، على الرغم من عدم اتخاذه موقفاً موحداً فقد ترك اثره على السياسة البريطانية في العراق . فقد ادركت السلطات البريطانية كلفة المجابهة مع رأي عام غاضب واثار . ومن هنا كان بإمكان المفاوضات العراقي ان يلزم نفسه مقدماً إلى موقف الرأي العام مهما كانت واجهته . وبالوقت نفسه فقد اخفق اقطاب الرأي العام في تصعيد المناهضة للمفاوضات من اجل ارغام الحكومة العراقية والوفد البريطاني على التجاوب مع طموحات الرأي العام وهكذا مكنوا البلاط من التردد في فتح حوار معهم كان سيكسب للعراق حقوقاً جديدة تختلف عما جاء في الاتفاقيات السابقة خاصة في المجال العسكري والسياسي .

ان ابتعاد البلاط والحكومة العراقية عن التكتاف مع اقطاب الرأي العام جعل مسيرة مفاوضات ١٩٣٠ اقل صعوبة من سابقاتها ولكن يجب ان لا نفهم النتيجة على انها حصيلة سلبية موقف اقطاب الرأي العام بل ان ايجابيته هي التي دفعت بالاطراف الاخرى إلى العزلة ، لان الطرفين المتفاوضين كانا قد عزموا على المتفاوضين الوصول إلى اتفاق وهذه النتيجة كانت ستعرقله إذا ما أشرك الرأي العام في العملية السياسية آنذاك .

## الهوامش

- (١) هناك مجموعة كبيرة من الكتب والأطروحات والمقالات التي تناولت دراسة تاريخ العراق الحديث والمعاصر من جوانب متعددة . إلا ان موضوع الرأي العام العراقي لم يحض بقسط وافر من عناية الكتاب والباحثين . وبالإضافة إلى قلة ما كتب بصدده ، فإن الباحثين اهتموا بمواقف وردود فعل الرأي العام من الشؤون العامة والسياسية ، واغفلوا ادوار صناع الراي العام ومؤيديه في العملية السياسية ومدى اسهامهم في تطور الاحداث ، فقد كتب فاضل حسين عن مشكلة الموصل والرأي العام ( مشكلة الموصل ، بغداد ، ١٩٥٥ ) ودرس الحكام والحركة الوطنية في العراق ، بيدانه تعاشي تحليل ادوار عناصر الحركة الوطنية في تكوين السياسة واثرها على العلاقات العراقية - البريطانية .
- (٢) Bryce J : Modern Democracies, 1929 Vol. 1, P. 173 ,  
لا يوجد تعريف جامع شامل يتفق عليه الدارسون للرأي العام . وقد أشار شلدز إلى خمسين تعريفا للرأي العام .
- Childs, H, L.: Public Opinion Nature, Formation and Role, 1965 PP. 12-28.
- (٣) هناك تصانيف مختلفة وادوار متعددة تفرق بالرأي العام ، ويمكن التعرف عليها عند :  
Key , V. O. : Public Opinion and American Democracy , 1961  
Doop, L. W. : Public Opinion and Propaganda, 1948 .  
International encyclopedia of the Social Science, Vol. 13 PP. 188-103 .  
اما عن موقف فرقة معينة من الشؤون السياسية فانظر :  
Aziz, K. K. British and muslim india 1963.
- (٤) لم يعتمد البحث طريقة المقابلات الشخصية مع اقطاب الرأي العام لاستقصاء ذلك ، كما انه لم يلجأ إلى الاسلوب الاحصائي لتحديد ثقل التأييد والمعارضة او لاستخراج نمطية معينة لمواقف الرأي العام . ولهذا جاءت ضرورة اعتماد المصادر التاريخية وتطويرها للمنهج التحليلي .
- (٥) للتوسع راجع جورج انطونيس ، يقظة العرب . وقد درس غسان عطية تطور الوعي السياسي في العراق من ١٩٠٨ - ١٩٢١ في اطروحة دكتوراه منشورة باللغة الانكليزية .
- Atiyah, G. R. Iraq. 1908-1920: Apolitical Study, 1973.
- (٦) مانتيشا شيلي ، آ.م. العراق في فترة الانتداب البريطاني ، ١٩٦٩ ، ص ٥٦ . بالروسية .
- (٧) يستخلص ابراهيم خليل من دراسة " ولاية الموصل دراسته في تطوراتها السياسية ، ١٩٧٥ " بالرغم من الانتكاسات التي واجهتها الفئات الوطنية العربية في ولاية الموصل في المجالات العسكرية وتبعثر الجهود بين الوطنية والقومية والاسلامية والكمالية . فقد اصبحنا نلاحظ اتجاهها وطنياً عراقياً ينتظم كافة الاتجاهات المتناقضة وقد بدأ ذلك الاتجاه يتوضح منذ الاستفتاء على تنويع فيصل ملكا على العراق ص ٦٣١ . ويرى حميد حمدان " أن الموقف المعلن بأسم البصرة ، بصورة عامة ، واليا لسلطة الاحتلال ، وسلبيا على المستوى الوطني . وحيانا شاجبا لمواقف القوى الوطنية في بغداد والنجف والفرات الاوسط وغيرها من

اجزاء الوطن المعارضة لوجود واستمرار الاحتلال تحت آية واجهة وفي ظل أي مبرر تقدمه السلطة المحتلة "البصرة في ظل الاحتلال البريطاني ١٩١٤ - ١٩٢١ - ١٩٧٥ ، ص ٦٤٨ . اطروحة ماجستير غير منشورة . ويشير حسين هادي شلاه إلى تواجد رأي عربي قوي عراقي في البصرة ، « ان طالب النقيب بهذا يكون اول وطني عراقي اكتشف القومية العربية العراقية ولا ندرى إن كان هو يشعر بذلك فعلا أم أنه بطبيعة الظروف وقدرته على السير بالاتجاه السليم وجد نفسه في هذا الطريق » . طالب النقيب ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ١٩٧٥ ، ص ٢٦٠ .

(٨) Atiyah, Ibid. , p. 70.

(٩) تناولت رجاء حسين خطاب اقصاب الرأي العام العراقي من زاوية المؤيدين والمعارضين للوجود البريطاني ، وشخصت في الجملة الاولى زعماء العشائر سواء من كان منهم مواليا أو مناهضا للأتراك ، وبعض الاقليات السكانية والجهاز الاداري . أما في الجملة الثانية فقد وضعت رجال الدين والاحزاب السياسية . إلا انما اسقطت من تحليلها صيغ التأثير التي اتبعتها هذه الفئات ولم تعالج فاعلية الرأي العام في العملية السياسية . العراق بين ١٩٢١ - ١٩٢٧ ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص ٢٥٩ - ٣٤٨ .

(١٠) مهدي كبة ، مذكراتي في صميم الاحداث ، ١٩٦٥ ، ص ١٨ .

(١١) لم يتردد فيصل عن تهديد السلطات البريطانية بتكبيرها ان نظامه كان مخرجاً لها من ازمته في ادارة العراق . فهدد أكثر من مرة بالتنحي عن الحكم ليترك المسؤولية لدار الاعتماد . وكان يقوم بهذه الحركة كلما ضغطت عليه السلطات البريطانية للأنصياع كلياً إلى تعليماتها ؛ وكلما اخفق في كسب تنازلات منها . وبالمقابل كانت دار الاعتماد ولندن تهددانه باقصائه اذا تمادى في سياسته واغفل الارشادات . ففي ١٩٢١ قام فيصل بعرضه عندما أخبر كوكس بانه يرى من الضروري تأجيل جلوسه على العرش إلى ان يتم الاتفاق بصدد مسودة الاتفاقية العراقية - البريطانية " .

Colonial Office ,730 -4 -40 743 ,tel no . 390 , 14 Augut 1921 , Cox to Churchill ,

وفي حزيران ١٩٢٧ اقترح هنري دوبز ، المعتمد البريطاني في بغداد ، على لندن تنحية فيصل عندما تأزم الوضع بشأن اتفاقية ١٩٢٧ .

Colonial Office , 730-120-40299 Part 11, D. O, no, S. O. 344, 14 June 1927 ,Dobbs to Amery .

(١٢) كان في العراق قبل ١٩٠٨ ثلاث صحف ، وزاد عددها إلى ٦٩ صحيفة قبيل الحرب واثنائها . وصدرت ٦١ صحيفة سياسية ما بين ١٩١٤ - ١٩٣٣ . عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ١٩٧١ ، ص ٥٧ - ١٠٣ . وللتوسع حول الصحافة راجع روفائيل بطي ، الصحافة في العراق ، ١٩٥٥ ، وفائق بطي ، الصحافة العراقية ميلادها

وتطورها ، ١٩٦٩ ، وكذلك صحافة الاحزاب وتاريخ الحركة الوطنية ، ١٩٦٩ ،  
وعباس الزبيدي ، تاريخ الصحافة في العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، ١٩٧٥ ،  
وفليح ابراهيم صالح ، ابراهيم صالح شكر : شخصية من تاريخ الصحافة العراقية ١٨٩٢ -  
١٩٤٤ ، ١٩٦٩ .

- (١٣) الاخاء الوطني ، ١٢ آب ، ١٩٣١  
(١٤) صدى العهد ، ١٠ تشرين الثاني ، ١٩٣٠  
(١٥) يرى غسان العطية انه لم يكن في العراق أحزاب قبل ١٩٠٨ . ففي تلك السنة تشكل فرع  
للأخاء والترقي في بغداد

Atiyah, Ibid, P, 53

ويذكر الحسني اسماء تسعة احزاب شهدها العراق خلال فترة الانتداب راجع احزابنا السياسية ،  
مجلة العربي ، عدد ١٢ ، ١٩٤٦ . وكانت احزاب عهد الاحتلال البريطاني هي : حزب العهد  
(١٩١٣) ، جمعية حرس الاستقلال (١٩١٩) ، جمعية البصرة الاصلاحية (١٩١٣) .  
اما احزاب المعارضة في عهد الانتداب فهي : الحزب الوطني (لا تاريخ له) ، حزب النهضة  
(١٩٢٢) ، حزب الاخاء (١٩٣٠) ، حزب الاستقلال والوطني في الموصل (١٩٢٤) ؛  
حزب الامة (١٩٢٤) . اما الاحزاب الحكومية آنذاك فهي : الحزب الحر العراقي (١٩٢٢) ؛  
حزب التقدم (١٩٢٤) ، حزب الشعب (١٩٢٧) ، وحزب العهد (١٩٣٠) . انظر قاسم  
جميل قاسم ، الحزب الوطني الديموقراطي في العراق دراسة سياسية اقتصادية اجتماعية ، رسالة  
ماجستير غير منشورة ، ١٩٧٣ ، ص ٥ - ١٥

(١٦) يذهب فاروق العمر إلى عكس ذلك اذ يرى "رغم ككل النواقص والانتقادات التي وجهت  
إلى هذه الاحزاب فإنها عملت على تقوية الوعي الوطني في العراق" الاحزاب العراقية ،  
اطروحة ماجستير غير منشورة ١٩٧١ ، الخلاصة .

(١٧) البلاد ، ١٠ اذار ، ١٩٣٠ .  
(١٨) عبد النافع محمود ، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق ، اطروحة ماجستير ، جامع  
القاهرة ، ١٩٧٣ ص ٢٢٩ - ٢٣١ .

(١٩) فاروق العمر ، المصدر السابق ، الخلاصة .  
(٢٠) الاوقات العراقية ، ٢٧ اذار ، ١٩٣٠ . حديث لياسين الهاشمي في الجلسة الحادية  
والثلاثين لمجلس النواب .

(٢١) عبد العزيز القصاب ، من ذكرياتي ، ١٩٦٢ ص ٢٨٢ .

(٢٢) في ١٩٢٦ شكل جعفر العسكري وزارته الثانية ولم يكن له في البرلمان اغلبية ، فقد كا  
حزب التقدم ، الذي لم ينتم له العسكري ، يتمتع بالاغلبية وبزعامة عسبب المحسن السعدون  
عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ١٩٦٥ ، ج ٣ ص ٨١ - ٨٢ .

(٢٣) "فقد منح الملك سلطات تفوق تلك السلطات المقررة لرئيس الدولة في نظام برلماني تقليدي" فائز عزيز أسعد ، انحراف النظام البرلماني في العراق ، ١٩٧٥ ص ٣٣ .

(٢٤) الاصلاح ، ٢٩ حزيران ، ١٩٣٥ .

(٢٥) الاخاء الوطني ، ١٦ آب ، ١٩٣١ .

(٢٦) صدى العهد ، ١٠ تشرين الثاني ، ١٩٣٠ .

(٢٧) British Public Record Office, Cabinet 23-61, Cabinet Meeting, September 1929.

وقد أبلغ القرار إلى الحكومة العراقية في ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٩ ، الحسيني ، الوزارات ج ٢ ، ص ٢٦٤ .

(٢٨) « كانت السلطات البريطانية تسمى للتوفيق بين الملاكين وافندية المدن وبين طبقة الشيوخ وذلك لبناء قاعدة اجتماعية وسياسية قادرة على اسناد السلطات البريطانية والوجود البريطاني في العراق » عماد أحمد الجواهري ، تأريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤ - ١٩٣٢ ؛ رسالة ماجستير غير منشورة ، ١٩٧٥ ، ص ٣٤٨ . وقد تمتع الشيوخ بثقل سياسي حاسم بفضل عدد اصواتهم في البرلمان ، إذ شكلوا نسبة ٤١٪ من مجموع ١٠٠ عضواً في المجلس التأسيسي .

Abdul H. Ruof Iraq Political System:1920-1958 Unpublished Ph.D. thesis. New York 1965, p. p. 262 ,

موجود عند عماد الجواهري ، المصدر نفسه ، ص ٣٤٩ .

(٢٩) ظلت دار الاعتماد تعاني من "عقدة" ثورة العشرين لسنين عديدة بعد قيامها . وقد حذر كلايتين ، المعتمد البريطاني ، حكومته في ايلول ١٩٢٩ بأنها إذا لم تسارع في إتخاذ موقف صريح بصدد موعد دخول العراق إلى عصبة الامم ونبيل استقلاله فإنها ستواجه أوضاعاً خطيرة تشبه أحداث ثورة ١٩٢٠ . فقد كتب إلى وزير المستعمرات « انني لا أنظر إلى الموقف الراهن بعين متوجسة بيد انني لا أستطيع تغافل دروس سنة ١٩٢٠ »

Colonial Office 730 - 148 - 68444 part I tel no, 299, 1st September 1929, Clayton to Lord Passfield,

Colonial Office , 730-151-780 29, secret, no. 2999' 8 December 1929 (٣٠) Naji to young ,

(٣١) مركز حفظ الوثائق ، بغداد ، ملفات مجلس الوزراء

Confidential, no. R. O. 73, 1 March 1930, Humphrys to Fiesal  
وكذلك Colonial Office, 730-152-78077, No. R. O. 240. 31 December 1930, Humphrys to Fiesal.

(٣٢) لقد رافقت استقالة ناجي السويدي ملا بسات سياسية . فقد تردد فيصل في تأييد السويدي . وبعد ما تم التفاهم بين دار الاعتماد والسويدي على ارجاء المواضيع المستعصية الحل إلى وقت لاحق بشرط استمرار السويدي على رأس الوزارة عارض فيصل وطلب من كورنواليس التدخل لأجهاض التفاهم بين السويدي والمعتمد البريطاني . توفيق السويدي ، مذاكراتي ، نصف قرن من تأريخ العراق والقضية العربية ، ١٩٥٩ ، ص ١٨٦ - ١٨٨ . وكذلك .

Colonial Office 730- 152- 78077 , private 11, March 1930, Humphrys to Lord Passfield .

33- Foreign Office , 731-14503-1662 tel. no, 178, 28 March 1930, Humphrys to Lord Passfield .

34- Ibid,, 15 75, tel no, 168, 24 March 1930, Humphrys to Lord Pasrfield.

(٣٥) الأوقاف ، ٢٧ آذار ١٩٣٠ . الحسني ، الوزارات ، ج ٣ ، ص ١٦

(٣٦) البلاد ، ٢٧ آذار ، ١٩٣٠ .

37- Foreign Office , 371 - 14504 Record of Proceeding of First Meeting with the Iraqi Delegation on April 3, 1930.

(٣٨) الحسني ، الوزارات ، ج ٣ ص ١٤ .

39- Colonial Office, 730 - 148 -68444, Part I, Sub - File A, 10 October 1929, Minute.

(٤٠) « كانت الأحزاب تلتقي جميعها المعتدل منها والمتطرف في هدف الغاء الانتداب وطلباً للاستقلال » . فاروق العمر ، المصدر السابق ، الخلاصة .

41- Foreign Office, 371-1450, H Record of Proceeding of First Meeting with the Iraqi Delegation on April 3, 1930.

(٤٢) فاروق العمر ، المعاهدات العراقية - البريطانية وأثرها في السياسة العراقية ١٩٢٢ - ١٩٤٨ ، رسالة دكتوراة غير منشورة ١٩٧٥ ، ص ٢٧٨ .

(٤٣) البلاد ، ٢٦ آذار ١٩٣٠ ، والأوقاف العراقية ، ٢٤ آذار ، ١٩٣٠

(٤٤) قامت مظاهرات في بغداد في ٢١ آذار ١٩٣٠ وفي الموصل مطالبة بالاستقلال ومنندة بالسياسة البريطانية ، الحسني ، الوزارات ، ج ٢ ، ص ٣١٥ . ناجي شوكت ، سيرة وذكريات



١٩٧٥ ، ص ١٨١ - ١٨٢ . وأشار أحد الخطباء : « لسنا في اجتماعنا هذا ونظائرنا من بعد نريد اعلان سخطنا وتدميرنا من بريطانيا فحسب ولكن لنجهر أيضاً بفهام اولئك الذين يتولون المناصب لا لخدمتنا بل لخدمة المستبدين ونيل الفضلات من موائد الاستعمار لفهمهم اننا لواقفون لهم بالمرصاد وسنحاسبهم يوماً » . البلاد ، ٢٤ آذار ، ١٩٣٠ .

(٤٥) لقد كانت الأفكار السياسية والممارسة الفعلية لفيصل بعيدة كل البعد عن مبادئ النظم البرلمانية والدستورية . فكان يرى أن البلاد يجب أن تحكم وفقاً للضرورة السياسية ، ويدعي أن تدخله في الوقت المناسب في شؤون الحكومة والبرلمان كان كفيلاً لانجاح النظام الملكي في العراق واعتبر الأحزاب صينياً عابرة افرزتها الوقائع السياسية ولا تتسم بمناهج واضحة وقد انهكتها المنازعات والانقسامات .

مركز حفظ الوثائق ، البلاط ١١/١ ، رسالة من فيصل إلى كلايتين ، ٣٠ حزيران ١٩٢٩ .

(٤٦) سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي ١٩٧٥ ، ج ٢ ص ١١٤ - ١٢٢ .  
صدي العهد ، ١٤ آيلول ١٩٣١ ، الاخاء الوطني ، ١٥ آيلول ١٩٣١ .

(٤٧) الأوقات البغدادية ، ١٥ نيسان ١٩٣٠ .

(٤٨) القيسي ، المصدر السابق ، ص ١١٤ - ١٢٢ .

49- Colonial Office, 730-158- 78388, Negotiations with Iraqi Prime Minister Financial Question 2 July 1930,  
Ibid., Record of the Conference on Outstanding Iraq Financial Questions, 24 July 1930.  
Ibid, Minute 16 July 1930.

(٥٠) القيسي ، المصدر السابق ، ص ١١٤ - ١٢٢ .